

تهتم العلوم الإنسانية (مثل الاجتماع ، التاريخ و القانون) بدراسة افعال الإنسان وعلاقاته مع غيره من بني جنسه ومع الأشياء التي تحيط به . وقد عرفت كل العلوم الإنسانية في القرن العشرين تطوراً سريعاً وهائلاً . ويبحث الاقتصاديون في توجيه النشاط الفردي والجماعي بقصد استخدام الظروف المادية لتحقيق حاجات الأفراد في المجتمع . الإستيراد، الصادرات وغيرها (موضع اهتمام الباحثين في كل مكان وزمان و تشكل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية جزءاً من البيئة الاجتماعية التي نحيا فيها وتلعب دوراً بارزاً وأساسياً في العلاقات الدولية المعاصرة . ان معظم اف ارد المجتمع في دول العالم الثالث ينظرون الى المشكلات الاقتصادية وكأنها مشكلات مستقلة قائمة بذاتها ال يوجد ت اربط عضوي فيما بينها . الأمر الذي يقود الى غموض وزيادة تعقيد المشكلة الاقتصادية بدال من المساهمة في معالجتها فتتخذ قرارات و توصيات تبنى عليها مواقف متشنجة ال تخدم مصلحة المجتمع لذا نجد ضرورة في دراسة المبادئ الاقتصادية والتي تقودنا الى فائدتان رئيسيتان : الاولى : تمكننا من معرفة كيفية قيام النظام الاقتصادي بوظائفه وكيفية نشوء المشكلات السياسية الاقتصادية والاجتماعية المألومة .تعرف السياسة الاقتصادية بأنها: مجموعة قرارات تتخذها الدولة في مجال إقتصادية معينة لتحقيق اهداف اقتصادية اجتماعية عبر عدة وسائل وإجراءات .أ_ سياسات ظرفية : تعتمد على المدى القصير. منها : سياسة النهوض الإقتصادي , سياسة سياسة مكافحة البطالة .ب_ سياسات بنوية : تعتمد على المدى البعيد منها: سياسات زراعية , سياسة سياسة التأمين .عليه قبل كل شيء تحديد المشكلة التي تواجهها هذه السياسة لذا ال بد من معرفة كيفية عمل الجهاز الاقتصادي بوضوح . وهذه المعرفة هي اولى واجبات الباحث في علم الاقتصاد السياسي فإذا تم تحديد المشكلة أصبحت وظيفة التحليل الاقتصادي التنبؤ بالنتائج المحتملة للسياسة الاقتصادية – الاجتماعية في كافة ابعادها . بعض المفاهيم في علم الاقتصاد السياسي :الاقتصاد السياسي يجمع بين السياسة والاقتصاد و العديد من القرارات التي تبدو للوهلة الاولى سياسية إل ان منبعها اقتصادي فكل قرار نتخذه يحمل في باطنه هدف اقتصادي .الاقتصاد السياسي هو حقل العلاقات الدولية فيستخدم كأداة لتحليل العلاقات الدولية في النظام الاقتصاد السياسي هو علم ليس منفصال بذاته بل متصل بغيره من العلوم فيتداخل مع : – القانون , من خالل تنظيم قوانين الملكية وغيرها . – علم الاجتماع , فيتم الاهتمام بأنماط التجمعات البشرية وانواعها وانعكاس ذلك على استهلاكها – علم النفس , فالاهتمام بالدوافع التي تحرك الأفراد كان ركن الزاوية . – علم الجغرافيا , فاماكن الموارد الطبيعية تؤثر بشكل اساسي في علم الاقتصاد وطبيعة القرارات السياسية المبنية على المصلحة الاقتصادية فالسيطرة على اكبر كم من الموارد . – علم التاريخ , فهو الساس الذي بنت عليه المدرسة اللمانية التاريخية افتراضاتها.التداخل اللهم هو بين الاقتصاد والسياسة حيث ان كل قرار سياسي يحمل في طياته نتائج اقتصادية على جماعة, والعكس صحيح . حتى قرارات الحرب والسلم تبنى عليها .- انتشار وباء يتعلق بمصلحة شركة ادوية راكدة تهدف لتعزيز نشاطها .- انقلب عسكري في وسط افريقيا له عالقة بشركات اجنبية تباع السالح لأطراف المتنازعة .- قرار بمنع استئصال بعض الراضي له عالقة بمصلحة لرجال اعمال في تلك الرض .الاقتصاد السياسي هو ذلك العلم الذي يتداخل عمله ما بين قوتين اساسيتين : قوة السوق وقوة الدولة فإن الية السعار اذا تركت بدون اي تدخل بحسب قوى العرض والطلب فذلك مجال رجل الاقتصاد في التعامل مع قوى السوق اما اذا تم تخصيص الموارد الاقتصادية دون اي اعتبار لقوى السوق فهذا هو مجال العمل السياسي الاقتصادي الاقتصاد السياسي هو العلم الذي يتطلب وعيا بالتغي ارت الاجتماعية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وتفاعلاتها للخروج بصيغة تتواءم وتلك التغييرات .أركان المشكلة الاقتصادية :هناك عدة تساؤلات على الاقتصادي ان يجد الوسائل او المعايير التي تساعد في الاجابة عليها عند قيامه بوضع البرنامج الخاص بتنظيم النشاط الاقتصادي لتخصيص الموارد المتاحة في المجتمع على استخداماتها المختلفة , وهي : 9 – ماذا ننتج ؟ اي ما هي السلع والخدمات التي يرغب المجتمع في انتاجها ؟ وبأية كميات ؟ واي مجتمع يعاني من مشكلة ندرة الموارد في مواجهة الاحتياجات الانهائية للأفراد عليه ان يحدد وسيلة وتعتمد بعض المجتمعات على جهاز الثمن (قوى السوق) لحل هذه المشكلة , بينما تأخذ بعض المجتمعات الأخرى بأسلوب التخطيط كوسيلة لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد .9 – كيف ننتج ؟ اي ما هي الطريقة الإنتاجية المثلى للحصول على سلعة او خدمة معينة ؟3 – لمن ننتج ؟ اي كيف يتم توزيع السلع والخدمات المنتجة على اصحاب الخدمات الإنتاجية التي ساهمت في انتاجه على افراد المجتمع ؟4 – هل موارد المجتمع مستخدمة بكاملها ام يوجد بعضها عاطال ؟يسعى الى تحديد السياسة الاقتصادية المتكاملة التي تالئم تحقيق اهداف سياسية واجتماعية معينة .ويبين مدى التناسق بين الأهداف وإمكانية تحقيقها من الناحية الاقتصادية والوسائل التي تستجيب لتحقيق هذه الأهداف عبر الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وتحقيق الرفاهية .اول : الحاجات الاقتصادية , الندرة و النشاط الاقتصادي .ثانيا : الموارد الاقتصادية .ثالثا : القوانين

الاقتصادية. رابعا : الإنتاج .سادسا : الاستهلاك .اول : الحاجات الاقتصادية ,يأتي نتيجة حالتين :اول : تعدد الحاجات الإنسانية .و يكون النشاط البشري نشاطا اقتصاديا عندما يسعى الى مقاومة الندرة النسبية للموارد.والندرة بمفهومها اللغوي هي القلة .اما بمفهومها الاقتصادي ظهرت نتيجة محدودية الموارد وال محدودية الحاجات .علم الاقتصاد , يعكس حقيقة الندرة , و يهدف الى دراسة نشاطات البشري في المجتمع تلك التي من شأنها اشباع حاجات ورغبات الافراد من خلال استعماله للموارد النادرة .

متزايدة ,والحلال, فاستقرار الحاجات لم يعد من الصفات المألوفة للمجتمع الحديث , والتكيف مع المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية يفرض توافر حاجات جديدة يسعى علم تنقسم الحاجات الإنسانية إلى : اول : الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية : - الحاجات الضرورية : هي كل الحاجات التي لا يمكن للإنسان الإستغناء عنها و تتوقف حياة الفرد على اشباعها , الشراب,المسكن , العالج. هي مثل : الإستماع الى الموسيقى ,وتختلف من انسان الى اخر حسب المكان الذي يعيش فيه , فربما تكون حاجات ضرورية في مجتمع معين وتكون كمالية في مجتمع اخر, فبعض الأجهزة الكهربائية لسكان المدن تكون ضرورية بينما لا تمثل لسكان المناطق النائية حاجات ضرورية .ثانيا : الحاجات الفردية والحاجات الجماعية : - الحاجات الفردية:هي تلك التي تتصل مباشرة بشخصية الإنسان وحياته الخاصة , مثل :الحاجة الطعام , الملابس والعالج . وغيرها من الحاجات الخاصة به .اما الحاجات الجماعية : هي التي تولد بوجود الجماعة وحياة الفرد , مثل : الحاجة الى الأمن والدفاع والقضاء والمدارس والمستشفيات . وجميع ما يحتاج اليه المجتمع , وتكون ملكية عامة تباشرها الدولة وتمثل المصلحة العامة .

المزارع ما ينتجه من غلة .رابعا : الحاجات المادية والحاجات المعنوية :إلشباعها , فالشعور بالجوع يحتاج الى طعام .إلشباعها.الاقتصاد .اما الحاجات المعنوية : هي التي يشعر بها الإنسان دون ان يراها , فهي غير ملموسة , مثل شعور الإنسان بالحب , الحاجة الى صديق , الاهتمام من الآخرين, حاجة الإنسان الى الراحة والتسلية والرفاهية . هذه الحاجات لا تسبب مشكلة اقتصادية , وال تدخل في دراسة علم الاقتصاد, ولكن رغم ذلك نجد ان الراحة النفسية للعامل تزيد من الإنتاج و تساهم في زيادة الانتاجية ومعالجة المشكلة الاقتصادية .خصائص الحاجات الاقتصادية :قابلية الحاجة لإشباع : الحاجة هي شعور داخلي يشعر بها الفرد نتيجة لنقص او حرمان ويسعى الى اشباعها, وتتناقض حدة الحاجة وتتأشى اذا اشبع الإنسان حاجاته وهذا ما يعبر عنه علم الاقتصاد بظاهرة تناقص المنفعة الحدية .وتختلف الحاجات من ناحية قابليتها لإشباع فالحاجات الضرورية كالمأكل والملبس يمكن اشباعها بسرعة اكبر من غيرها فكلما شعر بالجوع يبادر الى الحصول على الطعام وعندما يبدأ بتناوله يصل الى مرحلة الشباع التدريجي حتى الإكتفاء , اما الحاجات الكمالية كالمالبس الفاخرة والسيارات والعطور فال يمكن اشباعها بسرعة فيما يوجد حاجات لا تصل الى حد الإشباع وهي الحاجة الى 9 . فإذا ما اشبع حاجة سرعان ما تظهر له حاجة اخرى , وإذا ما اشبع الأخيرة سرعان ما تجد له ثالثة , وهكذا في سلسلة لا تنتهي .3. تعدد الحاجات : ترتبط الحاجات بالرغبات وحيث ان الرغبات متعددة ومتطورة فالحاجات ضروريات اليوم (, وحاجاتنا اليوم تختلف عن حاجات اجدادنا بالأمس .4. قابلية الحاجات لإستبدال : من الممكن استبدال حاجة بدل حاجة اخرى , اي يمكن